وتحويلهم الى قوة قتالية كفؤ[٨٤]. وما كان يميّز المزاج السوفياتي تجاه الجيش المصري هو التعليق الذي نُسب الى مصدر سوفياتي رفيع المستوى، والقائل ان السوفيات «كانوا يدركون انه اذا ما نشبت جولة جديدة من القتال، فان حلفاءهم المصريين سوف يقدّمون اداءً عسكرياً يبلغ من السوء مبلغاً يجعل من موسكو أضحوكة»[٨٥].

وليس من شك في ان الازمات التي نجمت عن العلاقة المصرية ـ السوفياتية، في جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية، اسهمت، هي الاخرى، في التسريع بالقطيعة. فعلى الصعيد الدبلوماسي، اسهمت القمة الاميركية ـ السوفياتية في خلق الانطباع لدى القيادة المصرية بأن للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، كليهما، ولأسباب مختلفة، مصلحة كبرى في ضمان الامر الواقع في الشرق الاوسط. غير ان سخط المصريين اندلع لأنهم رأوا أنفسهم بمثابة ضحية للرغبة السوفياتية في ابقاء حالة «اللاحرب واللاسلم» في المنطقة. وعلى الصعيد الاقتصادي، كان الاستياء قائماً، لأن مصر كانت تعتمد، بشكل كبير، على بيع القطن للاسواق الغربية، بغية الحصول على العملات الصعبة، وبات عليها ان ترهن الجزء الاعظم من محصولها للاتحاد السوفياتي، بغية تسديد بعض أثمان شحنات الاسلحة السوفياتية. واذا لم يكن ذلك كله كافياً، فقد أُضيف اليه الاحتكاك الناشىء عن الاتفاقيات التجارية الثنائية التي كانت تسمح للسوفيات بمنافسة المصريين في أسواق القطن الاوروبية. وكان الوضع يعني، بالطبع، ان المصريين كانوا يحصلون على اسعار متدنّية لقاء قطنهم. وكان هذا الاتفاق، غير المرضي، يضع المصريين في موضع المدين الدائم للسوفيات، ويقيّد، بدرجة عالية، قدرتهم على الحصول على السلع، أو الاموال، اللازمة لتسيير عجلة اقتصادهم الداخلي[٨٦]. أمّا من الناحية العسكرية، فقد كان ثمة قدر كبير من الاستياء، وبخاصة لدى المستويات القيادية العليا، نظراً الى ان السوفيات كانوا مترددين، بادىء الامر، في تقديم الكميات الكافية من الاسلحة الهجومية للتعويض عن خسائر حرب العام ١٩٦٧. لقد أمضى عبدالناصر شهوره الاخيرة، مثلما أمضى السادات شهوره الاولى، في مفاوضات مضنية للحصول على الاسلحة السوفياتية. وبينما كانت هذه المفاوضات تستهلك الكثير من الجهود المصرية للحصول على قدرة دفاعية مكينة، غدت المفاوضات أقرب الى مماحكات «باعة في البازار» منها الى نقاشات بين حليفين[٨٧]. بل حتى بعد الحصول على تلك الاسلحة، بدأ الاتحاد السوفياتي يشعر بأنه يتمتع بموقع امتياز في مصر، «الى حدّ ان السفير السوفياتي في القاهرة بات يحتل موقعاً شابه، الى حد بعيد، موقع المندوب السامي البريطاني في أيام الاحتلال البريطاني لمصر»[٨٨].

ثمّة اعتبار آخر يمكن استشفافه من طبيعة العلاقة المصرية ـ السوفياتية في ذاتها. فبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اتجهت السياسة السوفياتية الى اعادة بناء القوات المسلّحة المصرية، بحيث تستطيع حماية نفسها من أي هجوم اسرائيلي مفاجىء. ولم يكن ضمن نوايا موسكو تزويدها بسلاح كافٍ يسمح للمصريين استعادة اراضيهم المحتلة، حيث جرت، مثلاً، اعادة بناء القوات الجوية، بادىء الامر، باضافة طائرات مستهلكة من طراز «ميغ ـ ١٥» و«ميغ ـ ١٧» القاذفة المقاتلة، من مخزونات فائض المعدّات المستهلكة السوفياتية. ولم تتمّ زيادة صواريخ ارض ـ جو زيادة ملحوظة، واكتفت موسكو بتلبية مطالب القاهرة المتكررة بالحصول على صواريخ ارض ـ ارض تلبية رمزية، ولكن ليس قبل ان تدخل مصر حرب الاستنزاف على جبهة السويس. كما أُعيد بناء وحدات المدفعية الضرورية، ولكن بمستوى يناهز ثلث ما كانت عليه قبل الحرب، ولم يتم تحديث الاسلحة المضادة للدروع بصورة معقولة[٨٩]. ولعلّ محدودية قنوات التجهيز هذه أقلقت الضباط المصريين؛ وهم رأوا ان احتياجاتهم